



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY

ماجستير القانون الرقمي

LAW 601
أسس القانون الرقمي

المحاضرة الرابعة
الذكاء الاصطناعي و القانون

Prepared
by Dr. Ahmed Elkhoully

محاور المحاضرة

1- ماهية الذكاء الاصطناعي

2- علاقة الذكاء الاصطناعي بالقانون

في هذه المحاضرة الراهنة نستكمل الحديث عن أسس القانون الرقمي ؛ فنتناول موضوع « الذكاء الاصطناعي » ؛ كأحد أهم تلك الأسس ؛ وعليه نخوض في تلك المحاضرة في البحث عن ماهية الذكاء الاصطناعي؛ من خلال تحديد تعريفه ، و أهميته و خصائصه . وكذا نتعرض لعلاقة الذكاء الاصطناعي بالقانون ؛ فارتأينا أن نتناول عدد من فروع القانون ممثلة في القانون الدستوري و الإداري و الجنائي و المرافعات و التجاري .

ومن الأهمية أن نذكر بأهمية هذا الموضوع ؛ خاصة و أن بعض كبار رجال الاقتصاد في العالم كالملياردير الأمريكي «إلون ماسك» قد حذر من خطورة الذكاء الاصطناعي ، ووصفه بكونه خطر على البشرية ، و أنه يعتقد بوجوب وضع معايير تنظيمية له ؛ حيث قال أنه يمكن لتقنيات الذكاء الاصطناعي الحالية اجتياز أي اختبار يخضع له الإنسان ، حتى بدرجة أفضل من الانسان العادي .

أولاً: مقدمة

يعد الذكاء الاصطناعي في وقتنا الحاضر أحد أهم وأخطر إفرازات العصر الرقمي نتيجة لما انبثق عنه من تطبيقات ذكية أثرت على مختلف مناحي الحياة، وأسهمت في خدمة البشرية والارتقاء بها، من خلال علم هندسة الآلات الذكية التي تقوم على إنشاء أجهزة وبرامج كمبيوتر قادرة على التفكير بالطريقة التي يعمل بها الدماغ البشري، والتي مكنت الذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence من تقديم نسخة إلكترونية مشابهة للإنسان ولديها القدرة على التعلم باكتساب المعلومات والقدرة على تحليل البيانات والمعلومات والقدرة على إيجاد العلاقات، وبالتالي يكون لديها القدرة على اتخاذ القرار السليم لإظهار ردود الفعل المناسبة للمواقف التي تتعرض لها الآلة الإلكترونية، واستغلالها في تحقيق المهمة التي تكلف بها.

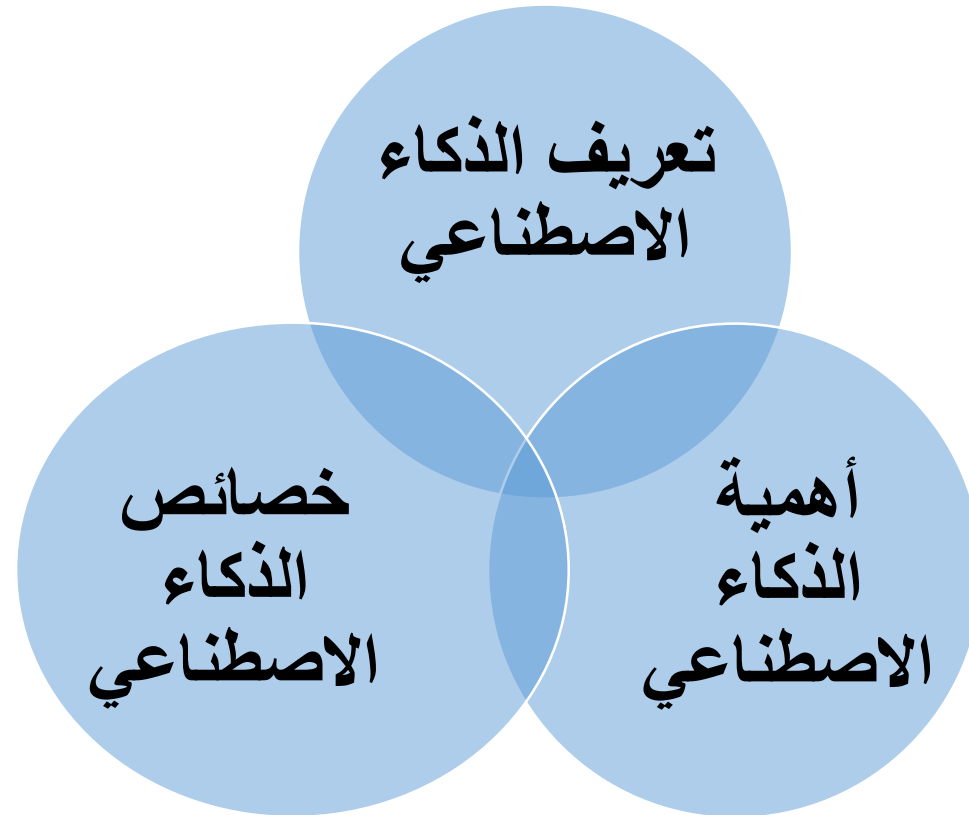
ومن المتفق عليه أن تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي باتت أساساً مهما لإدارة المعرفة والعمليات اللازمتين للمحافظة على النشاطات الاجتماعية والاقتصادية للمؤسسات، وقد أصبحت قدرة المؤسسات على النمو والبقاء والاستمرار تعتمد بدرجة كبيرة على مدى كفاءتها في إدارة تكنولوجيا المعلومات حتى يمكن الاستفادة منها في خلق الفرص والمزايا وأيضاً مدى قدرتها على مواجهة التحديات وإدارة المخاطر ذات العلاقة بها .

ونظراً لما شهده العالم خلال الأعوام القليلة الماضية تقدم وتطور تكنولوجي لم يسبق للبشرية أن عاصرته من قبل ليصبح للتكنولوجيا القول الفصل في العديد من مجريات الحياة اليومية دون منازع، ولعل ذلك هو ما دفع المجتمع الدولي إلى التدخل لمعالجة الذكاء الاصطناعي باعتبارها حدود جديدة للإنسانية ، مما دفع العديد من الدول الأعضاء في المجتمع الدولي إلى التدخل لمساعدة مؤسساتها و الشركات العاملة بها على التطبيق الأمثل لهذا النظام

ولعل ذلك هو أكدت عليه الامم المتحدة بشأن إرشادات « اخلاقيات الذكاء الاصطناعي» المنشورة على الموقع الرسمي للمنظمة إذ أكدت علي: « نحن نقف عند فجر حقبة جديدة. تعمل الثورة التكنولوجية على تغيير حياتنا بسرعة هائلة، مما يغير بشكل كبير الطرق التي نعمل ونتعلم بها، وحتى تلك التي نعيش بها سويًا. يمر الذكاء الاصطناعي (AI) بنمو هائل وإيجاد تطبيقات جديدة في عدد متزايد من القطاعات، بما في ذلك الأمن والبيئة والبحث والتعليم والصحة والثقافة والتجارة إلى جانب الاستخدام المتزايد التعقيد للبيانات الضخمة. الذكاء الاصطناعي هو الحدود الجديدة للإنسانية. بمجرد عبور هذه الحدود، سيؤدي الذكاء الاصطناعي إلى شكل جديد من الحضارة الإنسانية. المبدأ التوجيهي للذكاء الاصطناعي ليس أن يصبح مستقلاً أو يحل محل الذكاء البشري. ولكن يجب علينا أن نتأكد من تطويره من خلال نهج إنساني قائم على القيم وحقوق الإنسان. نحن نواجه سؤالاً حاسماً: ما نوع المجتمع الذي نريده غذا؟ تفتح ثورة الذكاء الاصطناعي آفاقاً جديدة ومثيرة، لكن الاضطراب الأنثروبولوجي والاجتماعي الذي يجلبه في أعقابه يتطلب دراسة متأنية» .

يؤثر استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في العديد من قطاعات ومجالات الحياة، مثل العمل والصحة. وليس خافياً على أحد الطرائق التي يمكن أن يوفر بها الذكاء الاصطناعي فرصاً كبيرة للنهوض بحقوق الإنسان في العديد من مجالات الحياة، فعلى سبيل المثال، ساهم الذكاء الاصطناعي بتسهيل عملية التعليم، وتمكين وصول المعرفة لمختلف الفئات المجتمعية وخاصة خلال فترة الأزمة الوبائية التي كان من الصعب جداً تخطيها دون اللجوء لتقنيات الذكاء الاصطناعي. إلا أن العديد من الإشكاليات والتحديات يجب أخذها بعين الاعتبار عند التعامل مع الذكاء الاصطناعي التي بإمكانها أن تقوض أو تنتهك حماية حقوق الإنسان بشكل عام أو خاص. فمثلاً يمكن أن يهدد استخدام الذكاء الاصطناعي الحق في المساواة ومنع التمييز وهو أحد أهم الركائز التي تقوم عليها منظومة حقوق الإنسان بشكل عام. بالإضافة إلى ذلك، قد تتسبب تقنيات الذكاء الاصطناعي بتهديد وانتهاك الحقوق الخاصة كالحق في الخصوصية للأفراد أو أن تعززها بشكل ممنهج ومنظم كأن تعمل هذه التقنيات كصمام أمان للتمتع بالحقوق الأساسية والحرية الشخصية والسياسية، وعليه فإننا نتحدث هنا عن سلاح ذو حدين.

ثانياً : ماهية الذكاء الاصطناعي



1- أهمية الذكاء الاصطناعي في العصر الحالي

دور الذكاء الاصطناعي في تيسير المعاملات:

يشبه علماء ومهندسو تكنولوجيا المعلومات العالم بالقرية الصغيرة، لاسيما مع تطور التقنيات الإلكترونية الحديثة، ذلك التطور الذي لا يهدأ. فالمهتم بعالم الرقميات والإلكترونيات يجد أنه لا يكاد أن تظهر تكنولوجيا حديثة يتهافت عليها الناس إلا وظهرت تكنولوجيا أخرى تفوقها تطورا، فوجود مثل هذه التطورات وإن كان لها جانب مادي وربحي للشركات العالمية في مجال التكنولوجيا، إلا أن لها جوانب إيجابية كبيرة في حياة الفرد ولها أهمية قصوى في تخليص المعاملات اليومية للفرد وتوفير الوقت الذي قد يستغرقه في المعاملات الورقية والتقليدية، فمن خلال هذه التكنولوجيا يتم أداء المعاملات المالية والمصرفية ونقل البيانات بسرعة هائلة والتواصل مع الآخرين في أي مكان في العالم ببسر وسهولة، وكذلك التسوق التجاري الإلكتروني، وعقد الصفقات بطرق آمنة، وعقد الاجتماعات والمؤتمرات عن بُعد، وكذلك تنفيذ الدورات التدريبية والبرامج التعليمية في الجامعات والمعاهد عن طريق البرامج الإلكترونية (عن بُعد)، والتي برز دورها كثيرا بعد تفشي فايروس (كوفيد - ١٩) في العالم، مما اضطر المؤسسات التعليمية إلى اعتماد نظام التعليم عن بُعد خشية تفشي المرض، وكذلك جهات العمل التي اعتمدت هذا النظام على نسبة كبيرة من الموظفين والذين سمح لهم بأداء عملهم في المنزل، ومن ضمن هذه البرامج *Blackboard* و *Microsoft Teams* و *WebEx* و *Zoom meeting* وغيرها من البرامج الحديثة المستخدمة للاجتماعات والتعليم عن بُعد.

وغير خاف على القارئ بأن أغلبنا محاطون بالعديد من الأجهزة الإلكترونية، وقد يكون التسويق لبعض المنتجات له دور في استمالة الناس نحو شراء واقتناء بعض الأجهزة والمنتجات التي تتم الدعاية التسويقية لها، وقد استحدث مؤخراً نظام الكتروني

Things واختصاراً *IoT* ويُسمى كذلك بـ "إنترنت كل شيء" وهذا النظام يجعل كافة الأجهزة مرتبطة ومتفاعلة مع بعضها البعض بما يخدم العنصر البشري وهي أشبه بأجهزة الاستشعار ، وهذه الخدمة تمكّن المستخدم على سبيل المثال لا الحصر من ضبط أنظمة التدفئة والتبريد، ضبط المكتب، إطفاء وتشغيل الأنوار عن بُعد، مراقبة المعدات الصناعية، تقديم خدمات للمباني الذكية . ويُذكر أن عدد من الدول العربية بدأت في تنفيذ مشاريع متعلقة بإنشاء المدن الذكية، منها مدينة مشيرب الذكية بدولة قطر ومدينة نيوم بالملكة العربية السعودية . ولعل استخدام السيارات ذاتية القيادة خير مثال على نظام "إنترنت الأشياء" بل الذكاء الاصطناعي كذلك، كون هذه النوعيات من السيارات التي تتسم بهذه الخاصية تتضمن بطبيعة الحال تكنولوجيا ذكية قد لا يتصور البشر وجودها قبل أن تتم صناعتها. أوضرب مثلاً على ذلك إنتاج سيارات (تيسلا) *Tesla* الذكية والتي تستخدم نظام الذكاء الاصطناعي و *Autopilot* والتي توفر القيادة الذاتية الكاملة على طول الطريق *Full Self-Driving* كما تتضمن هذه السيارة شاشة ذكية تعمل باللمس توفر كافة الأنظمة الحديثة والتي لا تتوافر في – معظمها - في السيارات الأخرى، حيث تم استخدام برمجيات وخوارزميات هائلة في صناعة هذه السيارة.

وحيث إن التقنيات الإلكترونية الحديثة قد ساهمت بشكل كبير في تيسير كافة جوانب الحياة لدى الفرد والمجتمع إلا أن الذكاء الاصطناعي له الدور الأكبر في تسهيل هذه العمليات بشكل أفضل، فقد تعمل تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي على تحسين أداء المؤسسات والشركات بأنواعها وذلك من خلال القيام بالمهام والأعمال التي كانت تتطلب في السابق وجود الكوادر البشرية المتخصصة، وكذلك قدرته الهائلة على القيام بعدد من المهام في أقصر وقت زمني ممكن، وهذا النظام له أهمية كبيرة في العديد من المجالات منها المجالات القانونية كما هو الحال في المجال المدني(العقود) والمجال الجنائي وغيرها من المجالات.

2- تعريف الذكاء الاصطناعي

1- تعريف الذكاء الاصطناعي في اللغة: يقصد بمصطلح ذكاء الإنسان في معاجم اللغة العربية بأنه هو قدرته على التحليل والتركيب والتمييز والاختيار، وعلى التكيف إزاء المواقف المختلفة، أو قدرته على الفهم والاستنتاج والتحليل والتمييز بقوة فطرته وذكاء خاطره".(((.

أما قاموس أوكسفورد الإنجليزي فقد عرّف الذكاء الاصطناعي بأنه: «نظرية وتطوير أنظمة الحاسوب القادرة على أداء المهام التي تتطلب عادة ذكاء بشرياً ، مثل الإدراك البصري والتعرف على الكلام واتخاذ القرار والترجمة بين اللغات. ».

2 - تعريف الفقه للذكاء الاصطناعي: تنوعت تعريفات الذكاء الاصطناعي التي تناولها الفقه في محاولة للوصول إلى تعريف ينبئ عن مضمونه وكيوننته، وقد تركزت هذه التعريفات على تعريف الذكاء الاصطناعي كمجال بحثي، أو أنظمة متقدمة ثقلة، أو بالمقارنة مع الذكاء البشري، أو من خلال وصف تقنيات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي. ومن أهم ما تناوله الفقه من تعريفات للذكاء الاصطناعي والمعروف أيضاً باسم ذكاء الآلة Machine Intelligence ما يلي(((:

عرّف العالم الأمريكي جون مكارثي - John McCarthy الملقب بأبو الذكاء الاصطناعي - مصطلح الذكاء الاصطناعي بأنه "علم وهندسة صنع آلات ذكية، وخاصة برامج الحاسوب الذكية. ويرى "جون مكارثي أن الذكاء الاصطناعي مرتبط بمهمة استخدام أجهزة الحاسوب لفهم الذكاء البشري.

بينما ذهب البعض إلى تعريف الذكاء الاصطناعي بأنه “محاكاة الذكاء البشري في الآلات المبرمجة للتفكير مثل البشر وتقليد أفعالهم”.

ويرى هذا الرأي أنه يمكن أيضاً تطبيق مصطلح الذكاء الاصطناعي على أي آلة تمتلك سمات مرتبطة بالعقل البشري مثل التعلم والاستدلال وحل المشكلات.

من جميع التعريفات السابقة، نستطيع أن نضع تعريفاً جامعاً مانعاً للذكاء الاصطناعي، حيث يمكن تعريفه بأنه: “تقنيات وآلات تحاكي الذكاء البشري، وتعمل على تحقيق أهداف أساسية من أهمها إنجاز المهام في أسرع وقت وبأدق نتيجة”.

3- التعريف التقني للذكاء الاصطناعي: يعرف الذكاء الاصطناعي من الناحية التقنية بأنه: “آلة مبرمجة بالكمبيوتر تستخدم خوارزميات وإجراءات محددة لأداء مهمة أو عمل معين، ويحصل هذا الجهاز المبرمج على مدخلات تلقائياً ويطبق نفس الشيء وفقاً للبرنامج”.

ووفقاً للتعريف السالف الذكر يتضح أن الآلات التي تستخدم تقنية الذكاء الاصطناعي تعمل من خلال أجهزة الحاسوب، وتكون مدخلاتها على شكل رموز وقواعد وتستخدم خوارزميات برمجية محددة، ويمكن العثور على أحد الاستخدامات الخاصة للذكاء الاصطناعي في الروبوت الذكي.

4- التعريف القانوني للذكاء الاصطناعي:

كما تدخل المشرع الدولي لتعريف الذكاء الاصطناعي من خلال لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ؛ حيث قدمت دولة تشيكيا ورقة بشأن الجوانب القانونية للعقود الذكية والذكاء الاصطناعي في الدورة الحادية و الخمسون بنيويورك في الفترة من 25 يونيو إلى 13 يوليو 2018، حيث أوضحت اللجنة أن: "لقد وضع عدد من التعاريف للذكاء الاصطناعي، غير أن أيا منها لم يحظ بقبول عالمي، والذكاء الاصطناعي، بشكل عام، هو علم استنباط نظم قادرة على حل المشاكل وأداء الوظائف بمحاكاة العمليات الذهنية، ويمكن تلقين الذكاء الاصطناعي كيفية حل مشكلة ما، ولكنه قادر أيضا على دراسة المشكلة ومعرفة كيفية حلها بمفرده دون تدخل بشري، ويمكن للنظم المختلفة أن تبلغ مستويات مختلفة من التشغيل الذاتي وفي مقدورها أن تتصرف باستقلالية. ومن غير الممكن، في هذا الخصوص، التكهّن بعمل تلك النظم ولا بنتائجها لأنها تتصرف باعتبارها "صناديق سوداء".

3-خصائص الذكاء الاصطناعي

- 1- أنه نظام الكتروني لبرامج الحاسب الآلي، إلا أنها تعتبر برامج استثنائية في محاكاتها للذكاء البشري، من خلال قدرتها على التنبؤ والتكيف، حيث يستخدم الذكاء الاصطناعي الخوارزميات والبيانات التي تمت برمجتها فيه والتي يقوم باستخدامها في اتخاذ القرارات والتنبؤات المستقبلية، ومن هذه الخوارزميات يتعلم الذكاء الاصطناعي حلول للمشكلات والقرارات التي يتعامل معها.
- 2- يقوم نظام الذكاء الاصطناعي على الأتمتة، أي التشغيل الآلي ذاتياً دون تدخل بشري، فيعمل على تقديم رؤى أفضل بالإضافة إلى تحسين الإنتاجية في كافة المجالات، وذلك بسبب قدرة الذكاء الصناعي على اتخاذ القرارات وتحليل البيانات والتعلم واكتساب تجارب جديدة تساعد على اتخاذ قرارات أفضل.
- 3- ويمكن القول بأن الخوارزميات الرقمية هي أساس الذكاء الاصطناعي والذي يتمحور دوره في تمازج الذكاء الاصطناعي مع الإدراك البشري، وبناء على ذلك فإن هذه التقنية تعتبر ذكاءً لو غار يمتد إلى العقل البشري ويمكن أن يطبقها في العديد من المجالات والعلوم، ومنها الفيزياء والرياضيات والهندسة، ولكنها قاصرة في بعض العلوم الأخرى كالعلوم الإنسانية والاجتماعية، لأنه لا يمكن الجزم في الكثير من تطبيقات هذه العلوم، ويمكن القول بأن هذه العلوم يعثرها الغموض في كثير من الأحيان أو بمعنى آخر فإن لها خصوصيتها وكذلك الحال بالنسبة للعلوم القانونية، فيظل تطبيق الذكاء الاصطناعي في هذه العلوم قاصراً نوعاً ما بسبب عدم جاهزيته الكاملة نحو التحليل البشري للمفاهيم الفلسفية والاجتماعية التي تتضارب في المجتمع الإنساني منها المسائل والمفاهيم القانونية وفلسفتها المعقدة، ولكن من الناحية الكمية أو مخزون المعلومات فإن الذكاء الاصطناعي يتفوق على القدرات البشرية بصورة لا تُصدق.

4- شكل الذكاء الاصطناعي

وللذكاء الاصطناعي شكلان أساسيان وفقاً لمشروع قانون السناتور الأمريكي ماريا كانتويل وأيضاً تقرير اللجنة الاستشارية الوطنية للأخلاقيات في فرنسا فإما أن يكون ذكاءً اصطناعياً جزئياً أو كما يُطلق عليه بالذكاء الاصطناعي الضيق أو الجزئي والذي تتمحور مهامه نحو السماح للآلة بفهم الأوامر وتطبيقها، وأما الشكل الثاني وهو الذي يُعرف بالذكاء الاصطناعي الكامل والذي يستخدم تقنية التعلم الآلي بحيث تضاهي الذكاء البشري والتعلم من الإنسان الطبيعي، ولا يحتاج لذكاء الاصطناعي لدمجه من خلال روبوت حتى يعمل بشكل صحيح، ووفقاً للجنة الاستشارية الفرنسية للأخلاقيات فإن الروبوت هو "آلة قادرة على التأثير على الواقع المادي والحسي الذي يحيط بها والتفاعل مع البشر وبيئتهم، ويمكن أن يكون موهوباً بالذكاء الاصطناعي.

ثالثاً : علاقة الذكاء الاصطناعي بالقانون

الذكاء الاصطناعي
و القانون الجنائي

الذكاء الاصطناعي
و القانون العام

الذكاء الاصطناعي
و إجراءات التقاضي

الذكاء الاصطناعي
و حوكمة الشركات

1- الذكاء الاصطناعي و إجراءات التقاضي

تمهيد :

الحديث عن الذكاء الاصطناعي و إجراءات التقاضي هي مسألة تتعلق بقانون المرافعات ، وهي أولى فروع القانون التي نتناول فيها مسألة الذكاء الاصطناعي و علاقته بالقانون ؛ و من الجدير بالذكر أن مصطلح التقاضي الذكي يختلط بمصطلح التقاضي الالكتروني، وهو ما يقتضي التفرقة بينهما ، مع وجوب الخوض في بعض تجارب الدول في التقاضي الذكي ؛ باعتبارها من المسائل غير الدارجة في الوطن العربي . ومن الأهمية بمكان أن نبحث عن المبادئ و القواعد الأخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في عمليات إنفاذ القانون المختلفة .

التمييز بين التقاضي الذكي و التقاضي الالكتروني

تجارب الدول في التقاضي الذكي

المبادئ و القواعد الأخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في عمليات إنفاذ القانون

أ- التمييز بين التقاضي الذكي و التقاضي الإلكتروني

التقاضي الإلكتروني :

يختلف التقاضي الذكي عن التقاضي الإلكتروني باعتبار أن الأخير يتطلب تدخل العنصر البشري في إدخال بيانات الدعوى وتسجيلها وباقي الإجراءات القضائية المطلوبة، وأما الذكاء الاصطناعي فإنه يركز على تطوير شبكات صناعية تحاكي عمل الدماغ البشري، وعليه تقوم باتخاذ القرار دون تدخل بشري، ولكن ليس المقصود هنا التخلي عن العنصر البشري.

يُعرّف التقاضي الإلكتروني بأنه "سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة بالنظر في الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل إلكترونية مستحدثة، ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل، تعتمد منهج تقنية شبكة الربط الدولية "الإنترنت" وبرامج الملفات الحاسوبية الإلكترونية للنظر في الدعاوى والفصل فيها بغية الوصول لفصل سريع بالدعاوى والتسهيل على المتقاضين» .

وبمعنى آخر يُطلق على التقاضي الإلكتروني بـ "التقاضي عن بُعد" ويساهم هذا النظام في تذليل لعقبات أمام المتقاضين فيما يتعلق بتسجيل الدعاوى والاطلاع على ما تم في مراحل سير الدعوى وإرفاق المذكرات والبيانات وأدلة الإثبات وتقديم الطعون من خلال الوسائل الإلكترونية الحديثة، فهو يمتاز بسرعة الإجراءات وتبسيطها وحماية المتقاضين من تغول إجراءات التقاضي المعقدة في دعواهم، وأيضاً يُتيح كذلك حضور أطراف النزاع إلكترونياً أي عن بُعد بحيث تُصبح جلسة المحاكمة مرئية أي أنها متاحة إلكترونياً للمتقاضين وهيئة المحكمة التي تفصل في دعواهم، هذا بالإضافة إلى أن التقاضي الإلكتروني يمتاز بالسرعة والمرونة وتوفير الجهد والوقت والنفقات على المتقاضين خاصة لمن يسكن في منطقة بعيدة عن مقر المحكمة .

وللتقاضي الإلكتروني عدة خصائص تميزها عن التقاضي التقليدي وأبرزها إيجاد محاكم بلا ورق *Paperless Courts* أي الانتقال إلى النظام الإلكتروني والتقليل من استهلاك الورق في إجراءات التقاضي أو انعدام استخدامها، ومن ضمن الخصائص الأخرى إرسال الوثائق والمستندات بسرعة وكذلك إنجاز إجراءات التقاضي بيسر وسرعة الفصل في الدعاوى لاسيما الرفع من جودة الخدمات القضائية.

التقاضي الذكي :

بينما إدخال الذكاء الاصطناعي إلى أنظمة المحاكم يختلف تماماً فإما أن يكون النظام الأخير معاوناً للقاضي "البشري" في جميع الدعاوى المعروضة أمامه ليساعده في أداء عمله بشكل أفضل وهو ما يُسمى بـ "النظم الخبيرة" أو بديلاً عنه في بعض الدعاوى، فهو من قبيل الذكاء الذي يبذله العقل البشري للقيام بعمل ما فتقوم هذه الأنظمة بمحاكاة السلوك والعقل البشري لتأدية هذه الأعمال، مثل أن يتم حل لغز أو تفسير نص لغوي سواء أكان منطوقاً أو مكتوباً أو تقديم تشخيص طبي أو التنبؤ بحكم قضائي بعد معالجة بيانات وقائع الدعوى وغيرها.

أوجه التشابه والاختلاف بين نظام التقاضي الإلكتروني والذكاء الاصطناعي:

وتتمثل أوجه التشابه في أن كلا النظامين يستخدمان الوسائل التكنولوجية الحديثة في التطبيق، منها الحوسبة السحابية وغيرها، ولا حاجة للحضور الجسدي للمتقاضين ووكلائهم سواء في حالة استخدام برامج الذكاء الاصطناعي أو التقاضي الإلكتروني مثلاً في حال كانت المحاكمات عن بُعد أو عند تسجيل الدعاوى وغيره. ويمكن ربط كلا النظامين بكافة المعلومات الخاصة بالدعاوى، وأما عن أوجه الاختلاف بينهما فإنه يمكن توضيح هذا الأمر من خلال الجدول التالي:

▪

أوجه الاختلاف بين نظام التقاضي الإلكتروني والذكاء الاصطناعي:

أوجه المقارنة	التقاضي الإلكتروني	الذكاء الاصطناعي
1- من حيث الحاجة إلى التدخل البشري.	لا بد من وجود تدخل بشري لإدخال البيانات في النظام المخصص للتقاضي الإلكتروني.	عبارة عن برمجة للبيانات واستخدام خوارزميات معينة تؤدي إلى التعلم الآلي فلا يحتاج إلى التدخل البشري بصورة مستمرة على خلاف التقاضي الإلكتروني.
2- من حيث مدى الاستغناء عن العنصر البشري	لا يمكن أن يحل محل القاضي البشري.	قد يحل محل القاضي البشري في بعض المجالات، وقد يكون معاوناً له في مجالات أخرى .
3- من حيث التنبؤ بالأحكام والقرارات	لا يمكن لنظام التقاضي الإلكتروني التنبؤ بالأحكام التي سيصدرها القاضي ولا اتخاذ القرارات نيابة عنه.	للذكاء الاصطناعي القدرة على اتخاذ القرارات نيابة عن القاضي ويُطلق عليه بـ "العدالة التنبؤية".
4- من حيث التقديم الفوري للخدمات القضائية	يقتصر التقاضي الإلكتروني على استقبال البيانات والمعلومات التي يتم إدخالها من قبل العنصر البشري	يمكن للذكاء الاصطناعي تقديم المشورة القانونية للمتقاضين وتلخيص مستندات الدعاوى وفحصها للقضاة ومعرفة نواقص المستندات المرتبطة بها وتوفير السوابق القضائية والمعلومات القانونية

*** المحامي الذكي و القاضي الذكي :**

لقد سخرت بعض الدول التقنيات المتقدمة في الذكاء الاصطناعي للأعمال القانونية منها الولايات المتحدة الأمريكية والتي قامت بإطلاق " المحامي الآلي" الذي يقوم بتوفير المعلومات القانونية والتحدث مع الناس بشكل مشابه للبشر، وأيضاً تم تقديم بعض الخدمات القانونية التي يتم من خلالها الوصول إلى أي معلومة قانونية أو حكم قضائي معين والسوابق القضائية وهذه الخدمات تُقدّم من قبل بعض الشركات الخاصة والتي تستخدم تقنيات معينة تتنبأ بالأحكام التي سيصدرها . القضاة والتي تُعرف ب "العدالة التنبؤية" *Predictive Justice*.

و في ديسمبر ٢٠١٩ ، أعلنت جمهورية الصين الشعبية أن ملايين القضايا القانونية يتم البت فيها الآن من قبل "محاكم الإنترنت» التي لا تتطلب من المواطنين المثل أمام المحكمة وتضم "المحكمة الذكية" قضاة غير بشريين، مدعومين بالذكاء الاصطناعي (AI) تسمح للخصوم بتسجيل قضاياهم عبر الإنترنت وحل أمورهم من خلال جلسة استماع رقمية للمحكمة، وتتنظر هذه المحاكم في مجموعة متنوعة من النزاعات ، والتي تشمل الملكية الفكرية والتجارة الإلكترونية والنزاعات المالية وقضايا الملكية ومسؤولية المنتج الناشئة عن المشتريات عبر الإنترنت وبعض النزاعات الإدارية، ففي بكين، يبلغ متوسط مدة القضية ٤٠ يوماً؛ ويستغرق متوسط جلسة الاستماع ٣٧ دقيقة؛ وحوالي ٨٠ في المائة من المتقاضين أمام محاكم الإنترنت الصينية هم أشخاص طبيعيين، و ٢٠ في المائة كيانات اعتبارية؛ وتم قبول ٩٨ في المائة من الأحكام دون استئناف.

يُذكر أنه تم تشغيل أول روبوت ذكاء اصطناعي في العاصمة الصينية للخدمات القانونية في محكمة بكين، يبلغ طول الروبوت، المسمى زايفوفا *Xiaofa*، ١.٤٦ مترًا ويقدم المشورة والتوجيه القانوني بصوت طفل فيقوم بشرح المصطلحات القانونية المعقدة لمساعدة الجمهور على فهم التعريفات القانونية بشكل أفضل، ويعود استخدام صوت الطفل لتخفيف المشاعر المتوترة للمتقاضين الذين يأتون إلى المحاكم للحصول على المساعدة. ويمكن للروبوت تحريك رأسه والتلويح بأيديه مع ظهور التعليمات على الشاشة، ويمكنه توجيه الناس إلى نافذة الخدمة الدقيقة لخدمات التقاضي، ويمكن للروبوت الإجابة عن أكثر من ٤٠٠٠٠ سؤال قانوني أو متعلق بالإجراءات القضائية بشكل عام، وقبل أن يتم إدخال هذا الروبوت في المحاكم الصينية تم اختباره من قبل عدد من المهنيين القانونيين، ولقد شمل نظام الذكاء الاصطناعي في المحاكم الصينية بشكل أساسي رقمنة المعلومات، ونظام خدمة التقاضي المتكامل، ومنصة تسوية المنازعات عبر الإنترنت، والتنبؤ بنتيجة الأحكام القضائية، وما إلى ذلك. وتشير رقمنة المعلومات إلى تحويل المعلومات غير الإلكترونية مثل الملفات الصوتية والورقية إلى بيانات إلكترونية يسهل حفظها ونسخها، ويشمل نظام خدمة التقاضي المتكامل قاعة خدمة التقاضي الإلكترونية ومنصة خدمة التقاضي عبر الإنترنت ومحطة الخدمة الذاتية وتطبيق الهاتف المحمول والخط الساخن لخدمة التقاضي بالإضافة إلى التنبؤ بالحكم القضائي أو التنبؤ بنتائج الحكم حيث تم تطبيق تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في الوثائق القضائية بالمحاكم الصينية، وحل النقاط الرئيسية والبحث فيها، وتخزين هذه البيانات في التصنيف المخصص لذلك، وإنشاء قاعدة بيانات كاملة لتحقيق التنبؤ بالحكم.

ولقد أنشأت دول مثل إستونيا بالفعل قاضياً افتراضياً في خطوة لتبسيط الخدمات الحكومية وتصفية القضايا المتراكمة في المحاكم ، ويقول البروفيسور مايكل ليج، الذي لديه تاريخ طويل من البحث في تأثير التكنولوجيا في التقاضي وتسوية المنازعات: "استخدمت الحكومة الإستونية قاضي الذكاء الاصطناعي للفصل في نزاعات المطالبات الصغيرة مثل مطالبات العقود التي تقل قيمتها عن ٧٠٠٠ يورو". وبالمثل في كندا، تم استخدام الذكاء الاصطناعي في بعض مجالات القانون مثل نزاعات الملكية، وكذلك في كولومبيا البريطانية، ففي المحكمة المدنية (CRT) تم استخدام شكل من أشكال الذكاء الاصطناعي يسمى بنظام الخبراء.

القضائي

ج - المبادئ و القواعد الأخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في عمليات إنفاذ القانون

تقسيم :

هناك عدد من المبادئ والقواعد الأخلاقية لاستخدامات الذكاء الاصطناعي في عمليات إنفاذ القانون والقضائية العادلة فقد أصدرت المفوضية الأوروبية لفعالية العدالة *European Commission for the Efficiency of Justice (CEPEJ)* الميثاق الأخلاقي الأوروبي بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي في النظم القضائية وبيئتها. * ومن الجدير بالذكر أن هذا الميثاق مخصص لأصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص المسؤولين عن تصميم ونشر أدوات وخدمات الاستخبارات الاصطناعية التي تنطوي على معالجة القرارات والبيانات القضائية (التعلم الآلي أو أي طرق أخرى مستمدة من علم البيانات) كما يتعلق بصانعي القرار العام المسؤولين عن الإطار التشريعي أو التنظيمي . وقد تضمن هذا الميثاق عدة مبادئ منها :

مبدأ المساواة و عدم التمييز

مبدأ احترام الحقوق الأساسية

مبدأ الشفافية و الحياد و الإنصاف

مبدأ الجودة و الأمن

مبدأ تحكم المستخدم أو تحت سيطرة المستخدم

- أولاً: مبدأ احترام الحقوق الأساسية : *Principle of respect for fundamental rights***
ضمان توافق أدوات وخدمات الذكاء الاصطناعي مع حقوق الإنسان الأساسية مع أهمية أعمال مبدأ استقلالية القضاة وعدم التدخل في الأحكام الصادرة بشأن الدعاوى المعروضة أمامهم.
- ثانياً: مبدأ المساواة وعدم التمييز : *Principle of non-discrimination***
منع انتهاك مبدأ المساواة بين الأفراد على صعيد عرقي أو سياسي أو اجتماعي.... الخ.
- ثالثاً: مبدأ الجودة والأمن : *Principle of Quality and security***
ويتعلق بمعالجة قرارات المحكمة والبيانات واستخدام مصادر المعلومات في بيئة تكنولوجية آمنة والاستفادة من خبرة المتخصصين من القضاة والمحامين والعاملين في مجال القانون والقضاء.
- رابعاً: مبدأ الشفافية والحياد والإنصاف : *Principle of transparency, impartiality and fairness***
ضمان توافر معالجة البيانات وشموليته وإمكانية إجراء عمليات تدقيق بطرق آمنة وإيجاد التوازن بين حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات مبادئ الشفافية والحياد والولاء والنزاهة الفكرية.
- خامساً: مبدأ تحكم المستخدم أو تحت سيطرة المستخدم : *Principle "Under user control"***
أي أن يكون مستخدم هذا النظام سواء كان - قاضياً أم خصماً - أن يكون مستقلاً في استخدامه لهذا النظام .

2- الذكاء الاصطناعي و القانون العام

تقسيم :

من الملائم أن نعرض للجوانب الدستورية المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي ، والرقابة القضائية على القرارات الإدارية المستندة إلى تلك التقنية ؛ نظراً لأهمية هذه الجوانب في مجال المسؤولية .

الجوانب الدستورية المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي

الرقابة القضائية على القرارات الإدارية المستندة إلى الذكاء الاصطناعي

المسؤولية عن الذكاء الاصطناعي في القانون الإداري

أ- الجوانب الدستورية المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي

رأي المجلس الدستوري الفرنسي في استخدام الذكاء الاصطناعي في القرارات الإدارية :

سنعرض لموقف المجلس الدستوري الفرنسي من خلال حكمين صدرا في عامي 2018 و 2020 ؛ و ذلك كأحد النماذج الدستورية المعروفة ، التي تتخذ النظام القانوني اللاتيني أساس لها .

1- حكم المجلس الدستوري في ١٢ من يونيو ٢٠١٨ :

قضى المجلس الدستوري بدستورية المادة ٢١ من القانون الذي يسمح للإدارة باتخاذ قرارات إدارية فردية لها صفة آلية ؛ نظراً لأن السلطة اللائحية تحدد بنفسها القواعد والمعايير التي تغذي المعالجة الحسابية algorithmique، ومن ثم لم تتخل عن اختصاصاتها، وأن الضمانات التي نص عليها القانون تبدو كافية، ومن هذه الضمانات: منع الطعن الحصري على المعالجة الحسابية في حالة توافر معلومات ذات حساسية، وفرض الإلزام بالإشارة إلى الأساس الحسابي للقرار، وإمكانية الحصول على الخصائص الرئيسية لتنفيذها، وإمكانية ممارسة طريق الطعن الإداري والقضائي ضد القرار، وأخيراً إلزام المسؤولين عن المعالجة الحسابية التحكم في المعالجة وتطورها ؛ حتى يمكنهم أن يشرحوا بالتفصيل وفي شكل ميسر للشخص المعني الطريقة التي تم إعمالها للمعالجة في مواجهته .

2-حكم المجلس الدستوري في ٣ من إبريل ٢٠٢٠ :

في هذا الحكم يكرس المجلس الدستوري الحق في معرفة المعايير وطرق فحص الملفات بواسطة الذكاء الاصطناعي ليس للمرشحين المستبعدين فقط ، وإنما أيضاً للغير. وقد رأى المجلس أنه وفقاً للنصوص يجوز للمرشحين بمجرد اتخاذ قرارات الرفض في مواجهتهم الحصول على المعلومات الخاصة بالمعايير وكيفية فحص طلبات ترشحهم . ومع ذلك الحصول على هذه المعلومات غير متاح إلا للمرشحين، واعتبر المجلس أن عدم الاعتراف للغير بكل المعلومات الخاصة بالمعايير وكيفية فحص طلبات الترشح التي قبلت فعلاً من جانب المؤسسات المعنية ينطوي على اعتداء على (الحق الذي كفلته المادة ١٥ من إعلان حقوق الإنسان والمواطن ، وهو اعتداء لا يتناسب مع المصلحة العامة المستهدفة والمستمدة من حماية سرية مداولات الفرق التربوية. ومن ثم لا يجوز تفسير الأحكام المتنازع فيها، لا يجوز تفسيرها على أنها تعفي كل مؤسسة من نشر تقرير يتضمن المعايير التي في ضوئها تم فحص المترشحين، ويوضح إلى أي مدى استخدمت معالجات الخوارزميات للقيام بهذا الفحص وإلا تكون تلك الأحكام مخالفة لمبدأ الحصول على الوثائق الإدارية.

باختصار المبدأ هو شفافية الخصائص الرئيسية للخوارزميات أو المعالجة الآلية التي تستند إليها القرارات الفردية والمعلومات الشخصية محل المعالجة.

ويعترف القانون حتى في الحالات التي يجوز فيها اتخاذ قرارات معالجة آلياً بالحق في طلب التدخل البشري، فيجوز لكل شخص كان محلاً لهكذا قرار أن يطلب تدخل شخص بشري؛ بقصد الحصول على إعادة فحص مركزه، وأن يعبر عن وجهة نظره، ويحصل على شرح للقرار المتخذ، أو ينازع فيه .

3- عدم جواز الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في بعض القرارات الفردية:

التوسع في اللجوء إلى اتخاذ قرارات استناداً إلى الذكاء الاصطناعي يتوقف عند حدود ترسمها القوانين ، فلا يجوز اللجوء على اتخاذ قرارات آلية على هذا النحو في بعض الموضوعات. وعلى ذلك ينص قانون المعلومات والحرية في فرنسا على حظر اتخاذ أى قرار من القرارات التي يمكن أن تحدث أثراً قانونية في مواجهة شخص ما في حالة ما إذا كان أساس تدخلها الوحيد هو المعالجة الآلية للمعلومات المخصصة للتعريف بجانب من شخصيته ، أو تقييم بعض جوانب من شخصيته . ولا يجوز أيضاً اتخاذ أى قرار قضائي ينطوي على تقييم سلوك شخص ويكون أساسه المعالجة الآلية لمعلومات ذات صفة شخصية من أجل تقييم بعض جوانب من شخصيته . ومبدأ الحظر في الحالة المتقدمة يقتصر على بعض أنواع من القرارات وهي التي تحدث أثراً قانونية ، وكذلك بعض عمليات المعالجة وهي المعالجة الآلية للمعلومات مع تحديد أو تقييم جوانب أو أجزاء من الشخصية، أو حتى الشخصية بأكملها. ومن ثم يخرج عن نطاق هذا الحظر القرارات التي تتخذ في سياق إبرام أو تنفيذ عقد، ويتم منح صاحب الشأن الفرصة لتقديم ملاحظاته، أو القرارات التي تلبي طلبات الشخص المعني. وكذلك القرارات التي تصدر بموافقة صريحة من الأشخاص المعنيين.

ب- رقابة القضاء الإداري على القرارات الصادرة استناداً للذكاء الاصطناعي

1- إمكانية الطعن بالإلغاء في القرارات الصادرة استناداً إلى نظم الذكاء الاصطناعي:

أصبح اصطلاح القرار المعالج إلكترونياً شائعاً اليوم في القانون الفرنسي . ويقصد به كما تقول اللجنة الوطنية للمعلومات والحريات القرار المتخذ في مواجهة شخص من خلال خوارزميات algorithmes أى معالجة آلية تطبق على بياناته الشخصية من دون أى تدخل بشري في العملية. وهذا النوع من القرارات يمكن أن يتدخل في مجالات عديدة من أنشطة مثل الأنشطة المالية والضرائب والتسويق، ويحدث آثاراً قانونية، أو تؤثر بطريقة مهمة على للأشخاص أصحاب الشأن . مثال ذلك قرار رفض انتمان يمكن أن يكون سنده الوحيد استخدام خوارزميات تطبق آلياً بعض المعايير على المركز المالي لطالب الانتمان دون أى تدخل بشري.

وهذا التعريف للقرار المعالج آلياً يحدث تحولاً كبيراً في حقيقة مفهوم القرار الإداري؛ لأنه يعني أن القرار في حقيقته ليس تعبيراً عن إرادة الإدارة وحدها ، بل تعبير عن نظام الذكاء الاصطناعي ، حتى وإن ظل القرار من الناحية النظرية منسوباً للإدارة التي تبنته بوصفه قراراً لها. ويتولى القاضي الإداري في حدود اختصاصه رقابة المشروعية على القرارات الإدارية سواء القرارات وفقاً للإجراءات العادية أو وفقاً للإجراءات الإلكترونية . وفيما يتعلق بالأخيرة لا يمارس الرقابة فقط من نهاية الإجراءات أى وقت التوقيع أو الإحالة ، ولكن أيضاً عند البداية مع الدعم أو المساعدة التي تقدمها الخوارزميات التي تقوم بدور لا يمكن إنكاره في بعض الدول .

. وعلى سبيل المثال يمكن إسناد دور للذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات ، فقد يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير مشروعة، أو يرفض منح حقوق، أو يمنع الحصول على خدمة، أو يقوم بتحليل شخصية المرشحين للوظائف على غرار ما يحدث في مجال المشروعات الخاصة، وقد ينتهي هذا التحليل إلى اختيارات تنطوي على التمييز .

وقد كرس تقنين العلاقة بين الأفراد والإدارة في فرنسا إمكانية اتخاذ قرار فردي استناداً إلى معالجة حسابية. ونصت المادة 311-3-1L من هذا التقنين على أنه القرار الفردي الذي يتخذ في ضوء معالجة حسابية يجب أن يتضمن إشارة صريحة، وإبلاغ صاحب الشأن. ويجب أيضاً إبلاغ القواعد التي تحدد هذه المعالجة، والخصائص الرئيسية لتنفيذها من جانب الإدارة إلى صاحب الشأن متى طلب ذلك .

2- تحولات في الرقابة القضائية على القرارات الصادرة استناداً إلى الذكاء الاصطناعي:

ولاجدال في إمكانية الطعن بالإلغاء في القرارات الصادرة استناداً إلى مساعدة من نظام الذكاء الاصطناعي أو المعالجة الحسابية ، كما يذكر تقنين العلاقة بين الأفراد والإدارة، مثلما يجوز الطعن بالإلغاء في أي قرارات أخرى.

ومع ذلك كما يلاحظ بعض الكتاب أن الأساليب التي يعتمد عليها القضاء لمراقبة مشروعية القرارات الإدارية قد لاتجد مكاناً لها إذا تعلق الأمر بقرارات تستند إلى دعم نظم الذكاء الاصطناعي. وعلى سبيل المثال لاتجد مكاناً رقابة التناسب ، والخطأ البين في التقدير؛ لأن هذه الأساليب وغيرها تتفق مع الطريقة التقليدية في اتخاذ القرارات الإدارية، ولاتكون لها إلا أهمية محدودة في القرارات الصادرة وفقاً لنظم الذكاء الاصطناعي التي تعتمد على معايير محاسبية محضة. ويرجع ذلك إلى أن هذه الأساليب تفرض ممارسة سلطة تقديرية من جانب الإدارة ، بينما اتخاذ قرارات وفقاً لنظم الذكاء الاصطناعي يتم بطريقة آلية متجردة من سلطة التقدير.

ويضاف إلى ذلك أن نظم المساعدة في القرار تنطوي على تعميم تطبيق البيانات والمعلومات التي تتوافر لديه وهو ما يعني عدم تطبيق فحص كل حالة على حدة ، وبالتبعية الحد من السلطة التقديرية للإدارة ، وهي سلطة أقرها القضاء للإدارة ممارستها وعدم التخلي عنها.

نظراً لتوحيد المعايير التي تتم في ضوءها المعالجة الآلية للمعلومات أو البيانات فيبدو صعباً بل مستحيلاً الادعاء بوقوع القرار في عيب إساءة استعمال السلطة.

ويثار التساؤل بطبيعة الحال عن مدى رقابة القاضي الإداري على المعلومات أو المعايير التي صدر استناداً إليها القرار الإداري. بطبيعة الحال يمارس القاض الإداري رقابة على هذه المعايير بمناسبة الطعن بالإلغاء في القرار الصادر استناداً إليها؛ لأنها تشكل أساس القرار نفسه. ولكن هل يجوز الطعن بالإلغاء في هذه المعلومات والمعايير؟ لا يوجد مانع من الطعن فيها بالإلغاء مباشرة في الميعاد مادامت ملزمة، قياساً على قبول دعوى الإلغاء في المنشورات الملزمة، بل إنها تشكل في حقيقة الأمر قرارات لائحية. وبناءً على ذلك قضى مجلس الدولة بقبول الطعن بالإلغاء توصية للجنة الوطنية للمعلومات والحرية بشأن اعتبار البيان الخاص بجنسية طالب القرض بوصفه أحد عناصر تقدير مخاطر التحصيل، ورأى المجلس على عكس هذه التوصية التي في حقيقتها قراراً أن عنصر الجنسية منتج وليس تمييزياً في ضوء عملية المعالجة الإلكترونية.

ويجوز أيضاً الدفع بعدم مشروعية المعايير أو المعلومات التي يتم في ضوءها اتخاذ القرارات الفردية بمناسبة دعاوى إلغاء هذه القرارات على غرار الدفع بعد مشروعية القرارات اللائحية بصفة عامة.

المسئولية الإدارية عن القرارات الإدارية المعالجة آلياً:

في الحالات التي تتخذ الإدارة فيها قراراً معالماً آلياً تنعقد مسئوليتها إذا كان هذا القرار معيباً بعدم المشروعية. وقد رأينا أن التطبيقات القليلة للمسئولية عن استخدام الذكاء الاصطناعي لاتخاذ قرارات في مجال قانون العمل تكون في حالة عدم مشروعية المعايير التي يتم في ضوءها فحص المعلومات أو تحليلها من جانب نظام الذكاء الاصطناعي. وهذه التطبيقات يمكن أن تحدث كثيراً في مجال القرارات التي تصدر عن السلطات الإدارية. ويمكن أيضاً طلب التعويض عن اتخاذ قرارات معالجة آلياً في الحالات غير الجائز فيها اتخاذ هذا النوع من القرارات، أو بالمخالفة لحق الشخص في عدم اتخاذ قرار معالج تماماً بصورة آلية بالمخالفة لحق الشخص في ألا يكون محلاً لقرار معالج آلياً فقط . ونظراً لأن المسئولية عن القرارات الإدارية هي في الأصل قائمة على الخطأ الثابت أى الخطأ واجب الإثبات، فمن ثم يتطلب التمسك بعدم مشروعية المعايير الوقوف على محتواها، ومن هنا يبدو أهمية تطبيق مبدأ الشفافية، وإلا سيتعرض المدعي في دعوى المسئولية لمشكلة في الإثبات. ومع ذلك يقع على القاضي الإداري التدخل بالزام الإدارة بإبراز هذه المعايير، تطبيقاً للدور الذي يقوم به في الإجراءات القضائية الإدارية وهي إجراءات توصف دائماً بأنها موجهة.

ويقدم القضاء في إيطاليا - على سبيل المثال - تطبيقاً مهماً للمسئولية عن القرارات المعالجة آلياً . فوفقاً للقانون الإيطالي يخضع فتح الصيدلية للترخيص الذي يجب من أجل الحصول عليه تقديم طلب في منصة إلكترونية تابعة لوزارة الصحة. ويجب أن يقدم الطلب لإقليم معين، وإذا رفض الطلب مرتين في إقليمين متعاقبين فلم يعد جائزاً تقديم طلب آخر. قدم أحد الأشخاص طلبين لإقليمين متعاقبين لكنهما رفضا؛ استناداً إلى أنهما لم يتضمنا، كما يتطلب القانون، بياناً بالإميل. ثم تقدم صاحب الشأن في العام التالي بطلب ثالث متضمناً البيان المطلوب لكنه أيضاً رفض؛ استناداً هذه المرة إلى أنه سبق له تقديم طلبين وهو غير جائز. وقضت المحكمة الإدارية في ترونتو بالتعويض على الدولة بعد أن أثبت المدعي الخطأ الذي وقع فيه النظام الإلكتروني والذي خلط بين رفض طلب الترخيص لسبب شكلي مع رفض الطلب لسبب موضوعي .

3- الذكاء الاصطناعي و القانون الجنائي

للذكاء الاصطناعي دور مهم في إمكانية أن يكون جزءاً لا يتجزأ في العدالة الجنائية، والمساهمة في إجراء التحقيقات الجنائية والمساعدة في حفظ الأمن العام في أي دولة؛ فللذكاء الاصطناعي أهمية في تحديد هويات الأشخاص المشتبه بهم من خلال صورهم ومطابقتها، واكتشاف الجرائم وتحديد الأسلحة المستخدمة في ارتكاب هذه الجرائم، وكذلك الكشف عن الطلقات النارية وتحليل الحمض النووي من خلال الخوارزميات بدقة متناهية، ويمكن من خلال هذا النظام إعداد التقييمات والتقارير المتعلقة بالمسجونين في المؤسسات الإصلاحية والعقابية ودراسة كل حالة من حالات السجناء وتحليلها.

ومن هذا الجانب التحليلي لارتكاب الجرائم فإن الخوارزميات في نظام الذكاء الاصطناعي تُستخدم في منع وقوع الأعمال الإجرامية من خلال تحديد الأماكن المحتمل أن تقع فيها الجريمة أو الأشخاص المزمع قيامهم بارتكابها وكذلك الملاحقة الجنائية للجناة، ومن الأمثلة على ذلك قيام الشرطة البريطانية بتحليل مليارات البيانات من المعاملات المالية للكشف عن بعض المعاملات المشبوهة، وكذلك قاعدة البيانات المتعلقة بالاستغلال الجنسي للأطفال دولياً والذي يديره الانتربول، وهذه القاعدة تُساعد شرطة الانتربول للتعرف على الضحايا والمجرمين من خلال تحليل أصوات الضوضاء في خلفية الفيديو المستخدم في جريمة الاستغلال الجنسي أو تحليل الأثاث الظاهر على الشاشة أو الصور المسيئة وغيرها، وقد أثبتت هذه الأداة فعاليتها في مكافحة الجريمة والوقاية منها باستخدام قاعدة الاتصال بمستوى عال من الدقة .

ويُذكر بأن إمارة دبي في الإمارات العربية المتحدة – على سبيل المثال - قد وظفت أنظمة الذكاء الاصطناعي في نطاق العمل الشرطي، والجنائي من خلال جمع الأدلة الجنائية وأنظمة المرور وكذلك في إدارة الأزمات والكوارث، وتمتلك شرطة دبي تطبيق ذكي لاستخراج إذن وتفتيش وقبض في ١٠ دقائق من النيابة العامة، وكذلك تم تدشين "الشرطي الروبوت" أو "الشرطي الآلي" وذلك في إجراء دوريات المراقبة في الحدائق العامة ومراكز التسوق بالمدن وفي عدد من المجالات الأمنية.

كما تظهر استخدامات الذكاء الاصطناعي في مجال المراقبة الجنائية الإلكترونية فيما يتعلق بالعقوبات السالبة للحرية قصير المدة باستخدام السوار الإلكتروني الذي يوضع في أسفل ساق الخاضع للمراقبة أو في معصم يده بحيث يقضي مدة عقوبته في منزله كإقامة جبرية، ولا يمكن خلع هذا السوار إلا من خلال المختصين في المؤسسات العقابية، وبموجب هذا السوار يتم إرسال إشارات لاسلكية كل فترة تقدر بثلاثين ثانية في الوسط الجغرافي المحدد للمراقبة وتُرسل هذه الإشارات إلى المكان القائم على عمليات المراقبة، وهذا النظام مُطبق في عدد من الدول منها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وانجلترا . وقد نظمت الامارات العربية المتحدة مسألة المراقبة الالكترونية في المرسوم بقانون رقم 38 لسنة 2022 بإصدار قانون الإجراءات الجنائية ، و ذلك في المواد 383 وما بعدها .

4- الذكاء الاصطناعي و القانون التجاري

دور الذكاء الاصطناعي في حوكمة الشركات :
تقسيم :

قد تخيرنا حوكمة الشركات باعتبارها أكثر موضوعات القانون التجاري جدة و تأثيرا في الاقتصاد للحديث عنها كنموذج لعلاقة الذكاء الاصطناعي بالقانون التجاري ؛ وهو الأمر الذي يستلزم تحديد المقصود بحوكمة الشركات ، ثم التطرق لبحث الأساس القانوني للاعتماد على الذكاء الاصطناعي لتحقيق الحوكمة .

المقصود بحوكمة الشركات

الأساس القانوني للاعتماد على
الذكاء الاصطناعي لتحقيق الحوكمة

1- المقصود بحوكمة الشركات :

المصطلح المتداول: حوكمة الشركات، هو ترجمة المصطلح الإنجليزي (Corporate Governance) ولقد بقيت ترجمته اللغوية محل خلاف فقهي، حيث اقترح بعض الفقه ترجمته: ممارسة السلطة والرقابة . وقد عرفت مؤسسة التمويل الدولية («IFC» International Finance Corporation) حوكمة الشركات بأنها: «النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها» .

كما تُعرف بأنها: «قواعد لقيادة الشركة وتوجيهها تشتمل على آليات لتنظيم العلاقات المختلفة بين مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين وأصحاب المصالح، وذلك بوضع قواعد وإجراءات خاصة لتسهيل عملية اتخاذ القرارات وإضفاء طابع الشفافية والمصادقية عليها بغرض حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتحقيق العدالة والتنافسية والشفافية في السوق وبيئة الأعمال .

كما عرفها البعض بأنها «النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والصرامة.

وعرّفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية . (OECD (Organization for Economic Co-Operation and Development الحوكمة بأنها: العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهمتها والأطراف ذات العلاقة بها وهي تتضمن الهيكل الذي خلاله يتم وضع أهداف المنشأة والأدوات التي يتم بها تنفيذ هذه الأهداف، ويتحدد بها أيضا أسلوب متابعة الأداء.

2- الأساس القانوني للاعتماد على الذكاء الاصطناعي لتحقيق الحوكمة:

يكتسب دور الذكاء الاصطناع (AI) في حوكمة الشركات أهمية كبيرة، حيث تسعى الشركات إلى الاستفادة من إمكاناتها لزيادة الإنتاجية والكفاءة. ويتم استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل متزايد لأتمتة العمليات، وتقديم الرؤى، وتحسين عملية صنع القرار، وبالتالي تمكين الشركات من اكتساب ميزة تنافسية. كما يتم استخدام الذكاء الاصطناعي أيضاً لتحليل كميات كبيرة من البيانات للتوصل إلى نماذج تنبؤية يمكن استخدامها لإبلاغ استراتيجية الشركة واتخاذ القرار بسرعة وبدقة عالية. كما يمكن أن تزود التحليلات المدعومة بالذكاء الاصطناعي صانعي القرار برؤى في وقت قياسي عن الأداء المالي للشركة، مما يمكنهم من تحديد مجالات التحسين واتخاذ الإجراءات التصحيحية بسرعة. ويمكن أيضاً استخدام الذكاء الاصطناعي لأتمتة عمليات الامتثال واكتشاف الاحتيال، وبالتالي تحسين الإطار العام لحوكمة الشركات. كما يمكن أيضاً استخدام الذكاء الاصطناعي لمراقبة أداء المديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة، مما يمكن الشركات من تقييم أدائها بشكل أفضل واتخاذ ما يلزم.

بناءً على ما سبق يمكن القول إن الذكاء الاصطناعي يعتبر مؤشراً هاماً في تحقيق فكرة الشفافية والافصاح. حيث يستخدم الذكاء الاصطناعي في توفير أدوات للمستخدمين لتحليل وتنبؤ البيانات المتعلقة بهما. ولا يوجد ما يمنع قانوناً من اعتماد نظم الذكاء الاصطناعي من قبل الشركات في تحقيق الإفصاح - الذي ألزمتها به التشريعات النافذة - وذلك فيما يتعلق بنشر المعلومات والبيانات والسجلات الخاصة بالشركة، في مواجهة الجهات العامة ذات الصلة بنشاطها، مثل سوق الأوراق المالية، ووزارة التجارة، حيث يمكن للذكاء الاصطناعي تقديم هذه البيانات والسجلات بدقة عالية، وموثوقية للمعلومات، مما يساعد على تحسين الأداء وزيادة الشفافية تجاه الشركاء والمساهمين في الشركة، وأصحاب المصالح. حيث تكون كل المعلومات والبيانات والمستندات بصورتها الرقمية متاحة للجمهور ذي الصلة، بما يكفل تحقق الإفصاح عبر اعتماد الجهات العامة ذات الصلة بنشاط الشركات على نظم الذكاء الاصطناعي في علاقاتها بالشركة، وهو ما يمكن هذه الجهات من كشف وتشخيص أي خلل، عن طريق إجراء المطابقة والمقارنة بين البيانات الواردة عن طريق أنظمة الذكاء الاصطناعي، والشركة.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY

nk You

